معوقات تطبيق اللامركزية الادارية في تونس بعدعام٢٠١٤

Obstacles to implementing administrative decentralization in Tunisia after2014*

الباحثة. اسماء محمد جواد

م. د كوثر طه ياسين

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

الملخص:

مع صدور القانون المتعلق بالجماعات المحلية لعام ٢٠١٨ الذي اكد على مبدأ اللامركزية الادارية وتنظيم عمل المجالس المحلية ، اصبحت مجالس الوحدات المحلية التجسيد العملي لتطبيق اللامركزية الادارية الا ان تجربة اللامركزية في تونس غير مكتملة وتعد لامركزية جزئية على مستوى البلدية وواجهت هذه التجربة العديد من المعوقات التي تنوعت ما بين السياسية والقانونية والادارية وغيرها والجدير بالذكر ان هذه التجربة بحاجة الى توفير سبل عدة من اجل العمل على اكتمالها والنهوض بها ومعالجة الاختلالات الحاصلة بها.

لذا جاءت دراستنا هذه لكي توضح معوقات تطبيق اللامركزية الادارية في تونس وفق كل المعطيات الموجودة على ارض الواقع فجاءت هذه الدراسة بعنوان معوقات تطبيق اللامركزية التي تنوعت ما بين المعوقات القانونية والسياسية والادارية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: (اللامركزية الادارية ، المعوقات القانونية ، المعوقات المالية ، المعوقات السياسية، تونس)

*

Abstract

With the issuance of the Law on Local Authorities of 2018 which emphasized the principle of administrative decentralization and the organization of the work of local councils, the local unit councils became the practical embodiment of the application of administrative decentralization, but the decentralization experience in Tunisia is incomplete and is considered partial decentralization at the municipal level. It is worth noting that this experiment needs to provide several ways to work on its completion and advancement and to address the imbalances that occur in it.

Therefore, our study came to clarify the obstacles to the implementation of administrative decentralization in Tunisia according to all the data on the ground. This study came under the title Obstacles to the application of decentralization, which varied between legal, political, administrative and other obstacles.

Keywords: (Administrative decentralization, legal obstacles, financial obstacles, political obstacles, Tunisia)

المقدمة

عرفت دولة تونس على مر تاريخها نظاما مركزيا اذ لاوجود لوحدات محلية بشكل مستقل الى حين تشكيل اول بلدية عام ١٨٥٨ وهي بلدية تونس الحاضرة وبعد ذلك تشكلت في فترة الحماية خمس بلديات اخرى ولم يظهر مصطلح اللامركزية الامع سيطرة الاستعمار الفرنسي عليها عام ١٨٨١ على الرغم من انشاء اول بلدية فيها قبل الاستقلال وبعد استقلال تونس عام ١٩٥٦وعلى الرغم من المحاولات العديدة لتطوير اللامركزية التي نص عليها دستورعام١٩٥٩ بشكل غير صريح بقيت اللامركزية شكلية ومقيدة بارادة النظام المركزي الى ان قامت ثورات الربيع العربي والتي اندلعت في تونس عام٢٠١٠ والتي نجم عنها تشكيل نظام جمهوري يقوم على الديمقراطية التشاركية وتعد اللامركزية احد مرتكزاته والتي جاءت معززة بنصوص دستورية وتوافقات سياسية ، واسهمت في تعزيزها الانتخابات المحلية واليات الديمقراطية التشاركية الا انها مازالت تواجه معوقات كثيرة في مسار تطبيقها على ارض الواقع وهو ما سنتناوله في هذا البحث.

اهمية البحث:

تأتي اهمية اللامركزية الادارية من خلال الاتجاه المتزايد للعديد من دول العالم اليها ومنهم دولة تونس فضلا عن حداثة تجربة دولة تونس لفي اللامركزية الادارية والتي طبقت بعد ثورات الربيع العربي والتحول الديمقراطي.

اشكالية البحث:

تنطلق اشكالية البحث من خلال التساؤل عن المعوقات التي وقفت في طريق تبني نظام اللامركزية الادارية في تونس واخرت في تطبيقها.

فرضية البحث:

ان تجاوز المعوقات التي وقفت في طريق اكمال اللامركزية الادارية في تونس هو مرهون باعتماد سبل حديثة من اجل تحسين وضعها وتحقيق الاهداف التي وجدت من اجلها وهي تلبية احتياجات المواطن التونسي.

هيكلية البحث:

واجهت تجربة اللامركزية في تونس عدة معوقات منها المعوقات القانونية والسياسية وهوما نتناوله في المطلب الاول ، اما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه المعوقات المالية والادارية والفنية ، في حين تناولنا في المطلب الثالث المعوقات الاجتماعية.

المطلب الأول: المعوقات القانونية والسياسية

ان تجربة اللامركزية الادارية في تونس قد عانت من مجموعة من المعوقات الدستورية والقانونية وسوف نتناولها كالاتي :

أولاً: المعوقات القانونية

على الرغم من مرور سنوات على اعلان الدستور التونسي الجديد وصدور القانون المتعلق بمجلة الجماعات المحلية الا انه مازالت هناك قوانين لم يتم تشريعها الى الان الامر الذي ادى الى عرقلة عمل المجالس المحلية في تونس لتطبيقها للامركزية وتحقيق اهدافها، فقد نص دستور عام ٢٠١٤ على اللامركزية في الباب السابع الذي جاء بعنوان السلطة المحلية وتضمن اثنا عشر فصلا من (١٣١-١٤٢) وجاء بصيغة

اما (تضبط بقانون) او (تحدث بقانون) او (بمقتضى القانون) ولم يشرع العديد من هذه القوانين [١]. ويمكن تشخيص اهم المعوقات القانونية بالنقاط الاتية:

أ- يغض الدستور نظره عن موضوع مهم وهو عدم وجود قانون ينظم وضع العاصمة تونس وتحديد حدودها وتصميمها اذ اكتفى بنص الفصل (١٣١) منه و الذي نص على: ((تقوم السلطة المحلية على اساس اللامركزية تتجسد اللامركزية في جماعات محلية تتكون من بلديات وجهات واقاليم)) مع عدم وضع آلية لتعديلها كما ان الدستور لم يناقش هل سيكون هناك نظام خاص بالعاصمة تونس ام لا؟ [٢]

ب- ضعف التشريعات والتي تعد عائق امام اللامركزية ففي بعض الاحيان يعتمد المشرع على القانون الاساس القديم للبلديات من جهة ويعتمد على القانون الجديد المتعلق بمجلة الجماعات المحلية الذي اقره البرلمان من جهة اخرى الامر الذي ادى الى التعارض فيما القانونين [٣].

ج- ان قانون السلطة المحلية والذي يتحكم بعملية تنظيم المجالس المحلية يعد من القوانين الغير الواضحة في تونس اذ يتكون من (٤٠٠) فصل وقد تأخرت المصادقة عليه من قبل مجلس نواب الشعب ولم يقر في البرلمان الا في ٢٦نيسان عام ٢٠١٨ اي قبل موعد الانتخابات بعشرة ايام فقط التي حدثت في ٦ايارعام ٢٠١٨ من نفس العام اذ ان الكثير من المرشحين للانتخابات لم يفهموا او يعرفوا نصوصه ولم يطلعوا عليه لقصر المدة التي صدر فيها [٤].

د- ان القانون المتعلق بمجلة الجماعات المحلية والدستور لم يذكر دور الوالي الذي يؤديه بحكم الوالي معين وهو في الوقت نفسه رئيس المجلس الجهوي فقد نص قانون المجلة على رئيس المجلس الجهوي منتخب ولم يحدد سلطاته ولا السلطات التي تعطى لوزير الشؤون المحلية والبيئة والبرلمان في مجال التدخل في الشؤون المحلية [٥].

هـ- عدم تفعيل الهيكل التمثيلي الذي نص عليه الدستور والمتمثل بالمجلس الاعلى للجماعات لمحلية اذ نص الدستور في الفصل (١٤١) منه على : ((يختص في التنسيق مع الوزارات والهيئات الدستورية فيما يختص الشأن المحلي والتعاون الدولي اللامركزية ويقدم مقترحات للسلطات العامة ويحضر مداولات مجلس نواب الشعب)) ، الا ان هذا المجلس لايزال غير مفعل على الرغم من نص الدستور والقانون المتعلق بمجلة الجماعات المحلية عليه وهذا يعد عائق وتعثر امام اللامركزية لان هذا الهيكل يدعم الوحدات المحلية اي البلديات والجهات والاقاليم بكاملها ويساهم في تمثيل هذه الوحدات امام مجلس نواب الشعب لذلك فأن تعطيل هذا الهيكل الرسمي يعد خرق للقانون والدستور[٦].

و- عدم استكمال المنظومة القانونية ومنها المحكمة الدستورية التي لم تتشكل بعد ولايزال الخلاف بشأنها وبشأن الهيئات المستقلة التي نص عليها الدستور والتي لم تتشكل الى تاريخ كتابة هذه السطور منها هيئة الاتصال السمعي والبصري وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد والتي تتصل بالعملية الانتخابية في تونس [٧].

ز- القانون الانتخابي ساهم ايضا في عرقلة نجاح اللامركزية من خلال بعض النصوص الخلافية في قانونه الذي صادق عليه مجلس نواب الشعب في عام ٢٠١٤ وتم تنقيحه في عام ٢٠١٧ وقد اثبت اول انتخابات للمجالس البلدية التي حدثت في عام ٢٠١٨ بعدم نجاحها لان هذه الانتخابات لم تسمح باستقرار المجالس المنتخبة الامر الذي انعكس بشكل سلبي على عمل واداء هذه المجالس اذ ان الاطار القانوني للانتخابات يؤثر ويساهم في تعثر عمل المجالس الجهوية عند انشائها [٨].

وايضا من معوقات القانون الانتخابي فيما يتعلق بانتخاب الامنيين والعسكريين الذي تم تحديده في ٢٩ ابريل عام ٢٠١٨ لانتخابهم ويوم ٦ مايو لباقي المواطنين الاعتياديين وقد شهدت هذه الانتخابات البلدية مشاركتهم لأول مرة في تاريخ تونس، اذ نص الفصل (١٠٣) من القانون الانتخابي تجري عملية التصويت للعسكرين وقوات الامن الداخلي قبل يوم واحد من موعد الاقتراع ويتم فرز اصواتهم مع عمليات الفرز لباقي الناخبين ،الا ان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حددت في الانتخابات البلدية فترة اسبوع يفصل بين الموعدين وهذا يدل على وجود خرق لنص القانون اذ لا يمكن ان يتمتع قوات الامن الداخلي والعسكرين في يوم الصمت الانتخابي لان الحملة متواصلة لباقي الناخبين[٩].

ومن الفصول الاخرى التي اثارت الخلاف في قانون مجلة الجماعات المحلية الفصل السادس الذي يخص مسألة التفرغ للعمل البلدي، وقد ظهر الخلاف قبل موعد الانتخابات البلدية ، ويقصد بالتفرغ البلدي عدم الجمع بين وظيفتين في ان واحد، وكان هناك بين مؤيدين ومعارضين لهذه المسألة اذ اختلفت وجهات النظر بين الكتل النيابية وبسب قرب موعد الانتخابات عدل المعارضين عن هذا الفصل لصالح المؤيدين ، الامر

الذي اثر بشكل سلبي على رؤساء البلديات ونتيجة لذلك استقال العديد من الرؤساء بسب عدم قدرتهم على التفرغ بشكل تام لممارسة عملهم في المجلس البلدي، مما تقدم نرى ان الموافقة على قانون من دون دراسته بشكل ملم يعد احد الاسباب للازمة التي تعيشها اللامركزية التونسية الامر الذي انعكس سلبا على قدرة المجالس البلدية في اداء الخدمات والمهام المؤكله لهم(١٠).

واضافة الى ان غموض وتداخل التوزيع في دستور عام ٢٠١٤وعدم توضيح الهدف من الرقابة التي يمارسها البرلمان على الجهاز الحكومي ادى الى اضعاف الحكومات المتعاقبة منذ الثورة الى الان وهذا الغموض في الصلاحيات ليس على المستوى الوطني وانما على المستوى المحلي، فالنظام السياسي التونسي نظام تغيب عنه الرؤية الواضحة للعلاقة المتوازنة بين السلطات وحتى داخل نفس السلطة (١١).

ثانياً: المعوقات السياسية

ان العوامل السياسية لها تأثير على تطبيق اللامركزية فالمبادئ والقيم السياسية في الدولة تنعكس على شكل اللامركزية الادارية لان اللامركزية تعد نظام فرعي للنظام السياسي فهي تتأثر ايضا اذ ليس من المعقول قيام نظام ديمقراطي محلي في دولة لا تمارس الديمقراطية على المستوى المركزي (١٢). وفي تونس نرى ان الفاعلين والنخب السياسية مازالت غير متفهمه للامركزية ومازالت متأثرة بالممارسات القديمة قبل الثورة فضلا عن خشيتها من تطبيق اللامركزية التي تعد من وجهة نظرهم مدخل لتفكك الدولة (١٣).

كما ان مجلس نواب الشعب يتسم بالضعف في تشريع القوانين والمصادقة عليها نتيجة الصراعات والانشقاقات الامر الذي ادى الى خلق فجوة بين المجتمع التونسي والنظام الحاكم والمجلس وبالتالي ادى الى عدم شرعية السلطة السياسية وذلك لاحتكارها المجال السياسي والاقتصادي [١٤] ، اي ان البرلمان في عهدي الرئيسين السابقين الراحلين (زين العابدين بن علي والحبيب بورقيبة) كان لا يحقق الهدف الذي انشأ من اجله فهو في حقيقته لا يعدو ان يكون مجرد مجلس استشاري ولم يصل اغلب اعضائه الى المقعد عن طريق صناديق الاقتراع وان كانوا فهم مروا عليه صوريا وهذا اسهم وبقدر ملموس من ان يتولى رئاسة ذلك المجلس شخص من هم من اصحاب الولاء ولمدة ليست قصيرة وانما لدورات متتالية [١٥].

الى جانب ضعف المشاركة السياسية ففي اول تجربة ديمقراطية لانتخابات المجالس البلدية في عام ٢٠١٨بعد الثورة اذ لم يشارك العديد من المواطنين في هذه الانتخابات لانهم لم يؤمنوا بمستوى البلدية ولا يعتقدوا انها تعمل على تلبية متطلباتهم ثم ان ثقافة المركزية هي المسيطرة فالعاصمة وزاراتها والولاة (الوالي) هي التي تمسك زمام الأمور [١٦].

وترجع الاسباب الرئيسية لضعف مشاركة المواطنين في الانتخابات الى سببين ، السبب الاول عدم وعي المواطن التونسي بأهمية وخصوصية هذه الانتخابات وايضا انه ارهق من كثرة الانتخابات على مدار السنوات سواء الانتخابات التشريعية التي حدثت ثلاث مرات او الرئاسية مرتان بعد عام٢٠١١ وانه لم يوع على انتخابات محلية بلدية وهذه اول تجربة ثم بعد ذلك تندرج له انتخابات جهوية من اجل تركيز السلطات المحلية التي تؤدي الى الديمقراطية المحلية التي تقوم على التشاركية وايضا عدم وضوح الرؤية

لدى المترشح والناخب لهذه الانتخابات والتأخير لأصدار القانون المتعلق بمجلة الجماعات المحلية الذي رسم الصلاحيات الجديدة للمجالس المحلية سواء البلدية او الجهوية والاقاليم وحدد سلطتها ودورها في تحقيق التنمية الامر الذي لم يساعد المرشحين على فهم القانون بسب قصر الوقت مع موعد الانتخابات كما لم يساعدهم على وضع برامجهم الانتخابية بشكل واضح يتلائم مع الاوضاع الجديدة في تونس(١٧).

اما السبب الثاني، فأن المواطن التونسي يرى ان الانتخابات التشريعية او الرئاسية التي حدثت بعد الثورة والانتقال الديمقراطي بداية لنظام جديد ونهاية للازمات السياسية فضلا عن شعوره بانه قادر من خلال هذه الانتخابات على تغيير موازين القوى من خلال دعم القوى السياسية الجديدة وخلق مشهد سياسي متوازن على الرغم من فوز حزب نداء تونس في المرتبة الاولى في انتخابات عام٢٠١٤ بالتحالف مع الاحزاب الاسلامية الامر الذي ادى الى حدوث انقسامات جعلته يخسر المرتبة الاولى في الانتخابات فجاءت الانتخابات البلدية في عام ٢٠١٨ في ظل وجود ازمة الحكم والازمة الاقتصادية فانعكس ذلك على نسبة المشاركة بسبب ازمة الثقة بين طبقة السياسية والمواطن من جهة وعدم ثقته بالمنظومة من جهة اخرى وعدم وضوح الرؤى والبرامج السياسة (١٨).

مما تقدم نرى ان المعوقات التي اثرت على اللامركزية في تونس وبعد مرور اكثر من سنة ونصف على الانتخابات البلدية عام ٢٠١٨ تتمثل باستقالة ٣٢ عضو فتمثلت هذه الاستقالات للأعضاء المنتميين للأحزاب السياسية وكانت اغلب هذه الاستقالات من حزب حركة النهضة وحزب نداء تونس وان اسباب هذه الاستقالات تتعلق بتسيير التنظيم الداخلي للمجلس وفي مقدمتها انعدام الثقة مع رئيس المجلس

البلدي وصعوبة التواصل معه ومع بقية الاعضاء وهذه الاستقالات اثرت على نجاح العمل وانعكست على مقدرة هذه المجالس على تغيير الواقع للأفضل [١٩] .

ومن اهم اسباب هذه الاستقالات ما ياتي: [٢٠]

١- عدم التفرغ للعمل البلدي اذ علل ٢١٪ من الاعضاء سبب استقالتهم صعوبة العمل مع المجلس البلدي .

٢- ضعف الامكانيات البلدية اذ علل ١٧٪ من الاعضاء المستقيلين سبب استقالتهم بذلك.

٣- اسباب صحية وشخصية وهو ما اشار اليه ١٦٪من الاعضاء المستقيلين.

٤- بالإضافة الى الفساد السياسي وافتقار السياسيين للعقلانية وخاصة المسؤولين الحكوميين في اتخاذ القرارات السياسية .

كما يتضح مما تقدم أن عدم الاستقرار السياسي للدولة اثر على اللامركزية وبالأخص عندما يتعلق الامر بالسياسة العامة الامر الذي يتطلب اعادة الاستقرار في الدولة الى ادخال تغييرات في الادارة المحلية ، لكن اذا كان سير الادارة المحلية يتماشى مع الاستقرار السياسي في الدولة فهذا يمنح الفرصة للحكومات المحلية التي تتمثل بتطبيقها للامركزية للتمتع بالعديد من الصلاحيات والسلطات طالما ان السلطة المركزية لا تجد المبرر والتخوف من الادارة المحلية فالنظام المحلي للامركزية في تونس هو وليد العوامل والمؤثرات المتفاعلة المختلفة فيما بينها [٢١].

المطلب الثاني: المعوقات المالية والادارية والفنية

تساهم اللامركزية في تحقيق الفاعلية الادارية على مستوى عالي نظرا للإلمام موظفي الوحدة المحلية بعملهم وهذا ما يجعل قراراتهم تلائم الواقع المحلي اكثر من قرارات السلطة المركزية ، اذ تقوم المجالس المحلية بإدارة انشطتها الخاصة وهذا ما ينتج عنه تفرغ السلطة المركزية الا ان هناك معوقات ادارية وفنية ومالية واجتماعية اثرت على تطبيق اللامركزية في تونس وهذه المعوقات كالاتي:

أولاً: المعوقات المالية

تعد الموارد المالية عمود الارتكاز لأي نظام اداري محلي وتعتمد تونس كغيرها من الدول على الموارد والدعم المحلي الذي توفره حكومة المركز للوحدات المحلية وخاصة البلدية مواردها لا تتناسب مع ازدياد المتطلبات التي تقوم بها على الرغم من تمتعها بموارد ذاتية وموارد محالة لها من الدولة الا انها غير كافية وهذه شكلت ازمة لتطبيق اللامركزية واثرت على عمل المجالس البلدية وانعكست بشكل سلبي على استقلالها [٢٢]. ويمكن ان نحدد المعوقات المالية بالاتي:

١- **ضعف الموارد:** ان ضعف الموارد تعد تقييد لأداء المجالس المحلية كما انها تؤثر على عملها اذ ان ضعف الموارد المالية بشكل عام وضعف مواردها الذاتية بشكل خاص يعود لأسباب عدة ،منها ضعف الموارد الجبائية وخاصة مسألة تهرب المواطن من دفع الضريبة ، فالمواطن له دور مهم في الحياة الاقتصادية وذلك لأنه الممول الاساس لميزانية الوحدة المحلية سواء على المستوى الوطني او المحلي وان رفض المواطن القيام بواجبه

الجبائي ينعكس سلبا على الوحدات المحلية التي تصبح عاجزة عن تلبية احتياجات مواطنيها وتلبية الاحتياجات التنموية بشكل كامل وخاصة البلديات الريفية بسبب عدم تحصيلها للضرائب والتهرب من دفعها [٢٣].

كما ان لتهرب المواطنين من الجباية له تداعيات سلبية على استقلالية ميزانية الوحدات المحلية وعلى دورها المالي الامر الذي يضطر الوحدة المحلية الى الاقتراض من السلطة المركزية وتراكم اعباء الديون وفي بعض الاحيان يصل الى حد عجز الوحدة المحلية عن تسديد الديون التي بذمتها الامر الذي يعيق ويضعف من استقلالية الوحدة المحلية ويجعلها في حالة تبعية للسلطة المركز [٢٤].

٢- **احتكارالسلطة المركزية تشريع الضرائب وتعديلها:** ان تشريع الضرائب والرسوم والمنح وتعديلها يكون مركزيا وهذا ينعكس بشكل سلبي على الوحدات المحلية اذ تحتكر الدولة المادة الجبائية ، فالسلطة المركزية تحتكر الجباية فتحدث وتلغي الضرائب وتقوم بتنقيحها وبالتالي لا يتبقى للوحدات المحلية سوى دور ثانوي[٢٥]، وان استحواذ السلطة المركزية على سلطة القرار في المسار الضريبي من خلال تحديد المادة الجبائية من ناحية وممارسة الرقابة المالية على البلديات لاستخلاص الضرائب من ناحية اخرى يحد من دور البلديات ويحد من استقلاليتها اذ لا يمكن للوحدة المحلية ان تضطلع بدورها الفعلي على المستوى المحلي الا عندما تتوفر لها موارد كافية[٢٦].

فتستحوذ السلطة المركزية على الضرائب ذات المردود المرتفع والتي تعد من اهم الضرائب التي تساهم في التطور الاقتصادي، اما الجباية التي تعطيها للمجالس

المحلية فهي تتميز بمردود ضعيف راجع لها وهذا ساهم في عجز الوحدات المحلية في ممارسة اختصاصاتها والتمتع بالاستقلالية[٢٧].

ثانياً: المعوقات الادارية والفنية

تتمثل هذه المعوقات بنقص الخبرات الفنية وانخفاض الكفاءة بين موظفي الادارة المحلية وقلة اعداد المتخصصين والمهندسين في المؤسسات المحلية الامر الذي انعكس سلبا على تقديم الخدمات لمواطني البلدية وتسبب بنقص الاجهزة اللازمة لأعضاء المجالس ونقص التدريب وان اغلب البلديات تعاني من هذا النقص ويعود سبب ذلك الى عدم الاهتمام الكافي بالبلدية من قبل النظام القائم وعدم التركيز عليها من اجل النهوض بالوحدات المحلية بما يتلائم مع المهام التي الموكولة لها [٢٨]، فضلا عن محدودية قدراتها على توفير العناصر الكفؤة وذات الاختصاص فالبلديات غير قادرة على استقطاب الموظفين ذوي الكفاءة وحاملي الشهادات العليا وتعاني المجالس من ضعف وانعدام مستويات الخبرات الفنية والادارية والمستوى الثقافي العلمي وعدم وجود اليات تعتمد على الرصانة في توظيف العاملين في المجالس [٢٩].

وان عدم تدريب الموظفين المحليين وقلة عقد الورش والمناقشات والمؤتمرات وقلت الوقت وما نتج عنه من بطيء اداري في انجاز المشاريع قد اثر بشكل واضح على مسار اللامركزية [٣٠].

فضلا عن البيروقراطية التي تؤثر على سير اداء المجالس المحلية وتعد من مظاهر الفساد الاداري وتتمثل بصعوبة الاجراءات الادارية وصعوبة تمرير وانجاز المعاملات اليومية بسب الاجراءات الروتينية كما تواجه البلديات في تطبيقها للامركزية

هيمنة السلطة المركزية والذي انعكس بشكل سلبي على وضع البلديات التي تحولت الى مرافق مجردة من الصلاحيات وتابعة للسلطة المركزية وايضا تركيز القرار والتخطيط في الشؤون المحلية على مستوى المركز من منطلق المصلحة العامة الامر الذي خلق بيروقراطية بشكل مكلف [٣١].

ومن المعوقات الاخرى قيام المجالس البلدية باستقطاب العمال من غير الموظفين وقد وصل عدد العمالة في البلديات ٢٤٨٩٢عامل الى غاية سنة٢٠١٦ اما عدد الموظفين البلديين فقد وصل ٦٦٨٨موظف اي ما يعادل يمثل ١٩٪من مجموع الموظفين مما ينعكس سلبا على العملية الادارية [٣٢] .

كما ان العشوائية في توزيع الموظفين العاميين داخل الادارة المحلية يعد من الاسباب التي ادت الى التداخل في الوظائف والمهام واسنادها الى غير اهلها واستنادها الى غير المختصين في اغلب الاحيان وتكليف موظفين تفوق مؤهلاتهم وقدراتهم العملية المهام الموكلة لهم وهذا ما ساهم في عدم تحقيق نجاح اللامركزية [٣٣].

كما ان تفشي ظاهرة الفساد الاداري ادت الى تراخي المسؤولين الاداريين في عملهم في البلديات وظهرت حالة من التوتر بين السلطة المركزية وبينهم[٣٤]، بالإضافة الى تعدد الجهات الرقابة التي تراقب اعمال الوحدات المحلية في تونس الامر الذي لا يؤدي الى تحقيق الهدف من الرقابة ، ويلاحظ في تونس وجود عدة اجهزة رقابية كالمحكمة الادارية ومحكمة المحاسبات وامين المال الجهوي والوالي ،اي تشتيت الصلاحيات والسلطات بينهم وبالتالي يجعلها غير فعالة على العكس في حال وجود جهاز رقابي واحد يتمتع باختصاصات وصلاحيات واسعة تمكنه من تحقيق أهدافه[٣٥].

المطلب الثالث: المعوقات الاجتماعية

ان الادارة المحلية ونظامها تتأثر بالنظام الاجتماعي المحلي ، ويقصد بهذا النظام مجموعة العلاقات التي تحكم الافراد في الحياة اليومية [٣٦].

فالمجتمع : عبارة عن تألف معقد من بين مقوماته الاساس الوطن والبيئة والسكان والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات والبنى المتفاعلة والمترابطة في ما بينهما ومع المجتمعات الاخرى عبر التاريخ [٣٧]، ويؤثر النظام الاجتماعي من حيث بساطته وتعقيده على نظام الادارة المحلية فالطبيعة الريفية والحضرية للسكان تنعكس على درجة تعقيد نظام الادارة المحلية فالمناطق الريفية تميل الى البساطة في النظام المحلي وتخضع المجالس المحلية لسيطرة بعض العائلات والمزارعين والملاك الكبار اما المجتمعات الحضرية فتميل تركيبتها الى التنوع والتعقيد وتنمو فيها اقليات مؤثرة وتخضع مجالسها المحلية لسيطرة رجال الاعمال [٣٨].

ويعد المجتمع التونسي خليط من ثقافات وجماعات متعددة تختلف فيما بينها وتشكل مزيج موحد من الثقافات والهوية العامة وتتوحد هذه الهويات تحت دائرة الوطن للوصول الى قرارات الجماعة حول القضايا العامة التي تهم المجتمع [٣٩]، كما ان ضعف ثقافة المجتمع التونسي كان لها اثر على اللامركزية لان المواطن التونسي نشأ على الانتظار الذي خلق ثقافة التبعية والسلبية لمساندة الحزب الحاكم الامر الذي ادى الى عدم استيعابهم لمفهوم اللامركزية كأساس من اسس التنمية المحلية، الى جانب ضعف الثقافة المجتمعية لدى المواطن التونسي وخاصة مواطني المناطق الداخلية المهمشة نتيجة غياب الملتقيات والمحاضرات والندوات العلمية والفكرية التي توضح ثقافة

اللامركزية والتفكير الاداري بالاضافة الى ثقافة وسلوك المواطنين وممارستهم ووعيهم الجماعي بهذا المفهوم قبل ان تكون احكام تشريعية او دستورية مكتوبة [٤٠].

وان ضعف ثقافة المجتمع المحلي وعدم اطلاعه على الاحداث والخلط بين واجبات البلدية والرئيس وعدم فهمهم للصلاحيات والاختصاصات ادى وصول بعض الشخصيات الى مراكز السلطة مع ثقافتهم الضئيلة بالاضافة الى بقاء المواطن متأثرة بالمركزية المتشددة التي استمرت لسنوات طويلة في تونس وان اللامركزية بشكلها الجديد هي مفهوم حديث لذلك لا يعرف ماله وما عليه ولايزال يحتاج الى سنوات ليفهم اللامركزية [٤١].

ان ابرز المعوقات التي تواجه اللامركزية في تونس وتتسبب في شعور المواطن بعدم الرضا تتمثل بالاتي [٤٢]:-

١- التأخير في التصديق على النصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية.

٢- عدم استكمال الاصلاح داخل الدولة.

٣- الصراعات والانشقاقات السياسية داخل المجالس المنتخبة.

٤- ضعف الامكانيات وقلة الموارد المخصصة.

٥- عدم تفهم المواطن التونسي للنظام اللامركزي ولا يعرف ماله وما عليه.

الخاتمة

على الرغم من كون تجربة اللامركزية الادارية التي تمثلت بانتخاب اول مجالس بلدية بعد الثورة عام(٢٠١٨) تعد خطوة باتجاه تعزيز المشاركة الشعبية والديمقراطية الا انها مازالت تجربة غير مكتملة بفعل عدم اجراء انتخابات المجالس الجهوية ومجالس الاقاليم لا نها مكملة لعمل المجالس البلدية الامر الذي سيؤدي الي مزيد من التعقيدات بفعل صعوبة التنسيق بينها من ناحية وبين المجالس البلدية من ناحية اخرى ، لذلك فأن الحكم على تجربة المجالس المنتخبة وتقييم اللامركزية الادارية وامكانية تحديد الفشل والنجاح سوف يحدده الشارع التونسي من خلال قدرة تلك المجالس على تلبية احتياجات مواطنيها.

ومن خلال ما تقدم فقد توصلنا الى جملة من الاستنتاجات منها:

١- ان المشرع التونسي لم يكن ملزم في فصول القانون المتعلق بمجلة الجماعات المحلية لعام ٢٠١٨ بأداء الوحدات المحلية لاختصاصاتها الامر الذي أثر سلبا على فعاليتها وأدى الى تقاعسها عن اداء مهامها في بعض الاحيان.

٢- ان الوحدات المحلية تفتقر لاستقلال مالي حقيقي وذلك بسبب قلة الموارد الذاتية وايضا الموارد المحالة اليها من السلطة المركزية وكذلك تعاني من سيطرة المركز في تشريع الضرائب والرسوم التي تمثل مصادر لتمويل هذه الوحدات.

٣- ضعف القانون الانتخابي الخاص بالمجالس البلدية والجهوية في تونس وخاصة من ناحية شروط الترشيح .

٤- ان التشريعات التي تصدرها المجالس المحلية لا ترتقي الى مستوى التشريع اذ ينحصر اختصاصها في سن تشريعات فرعية بسيطة.

٥- ان اللامركزية مفهوم جديد على ثقافة المواطن التونسي والمسؤولين المحليين في البلديات والجهة وان مشاركته في صنع القرار المحلي عن طريق اختيار ممثليه ومشاركته السياسية لازالت لم تفهم بشكل واسع لذلك يحتاج المواطن التونسي الى سنوات لتقبل هذا المفهوم والتأقلم معه.

وفي ختام البحث لابد من الاشارة الى بعض الوصيات التي من شأنها انتساهم في انجاح تطبيق اللامركزية الادارية في تونس منها:

١- توعية وتثقيف المواطن التونسي والمسؤولين المحليين بمفهوم اللامركزية الادارية من خلال الورش والندوات المفتوحة والمحاضرات الاكاديمية لما لها من اهمية في تكريس الديمقراطية.

٢- تنظيم وضع العاصمة تونس بشكل مستقل وتشريع قانون خاص بالعاصمة يختلف عن القانون المتعلق بمجلة الجماعات المحلية.

٣- التوزيع العادل للثروات والموارد الطبيعية والاستثمار بين جميع الجهات وليس الاقتصار على المناطق الساحلية والعاصمة.

٤- العمل على اصلاح النظام الجبائي والعمل على تطويره والعمل على حث المواطن على الدفع وتشجيع ثقافته ومعرفته بحقوقه وواجباته.

الهوامش

١- شوقي قداس، اللامركزية في الدستورالتونسي٢٧ جانفي ٢٠١٤، دورة تكوينية: اللامركزية على ضوء الدستور الجديد، المركز الافريقي للتدريب الصحافيين و الاتصاليين، صفاقس، تونس، ١٥افريل ،٢٠١٥، ص٣.

٢- كريستوفر بشارة واخرون، اللامركزية في الدول الموحدة اطر دستورية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، تقرير منشور عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،٢٠١٤، ص٥٣.

٣- صغير الحيدري ، هل تنجح تونس في انقاذ تجربة اللامركزية ،صحيفة العرب، العدد١٢٠٢٥، السنة٤٣، لندن،٢٠٢١، ص٦.

٤- سارة يركس، مروان المعشر ، اللامركزية في تونس: تعزيز المناطق وتمكين الشعب، بحث منشور عن مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت،٢٠١٨،ص٦.

٥- مختار الهمامي وآخرون ، الاستشارة الوطنية حول مسار اللامركزية ،تقرير اولي صادر عن وزارة الشؤون المجلية والبيئية،٢٠٢١تونس،،ص١٩،وينظر سارة يركيس ،مروان المعشر ،مصدر سبق ذكره ص٨.

٦- عصام بن حسن ، مدخل لدراسة السلطة المحلية على ضوء مجلة الجماعات المحلية والتطبيقات القضائية، مجمع الاطرش للكتاب المختص، تونس ،٢٠٢٠، ص٥٦.

٧- منير الكشو ، سمنار التحول الديمقراطي يناقش الجدالات حول طبيعة النظام السياسي في الحالة التونسية، مقال منشور،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،قطر ،متاح على الرابط: تاريخ الدخول٢٤/٦/٢٠٢١ وقت الدخول ١١:٣٥

https://www.dohainstitute.org/ar/Events/Pages/Democratic-Transition-Seminar-Discusses-the-Nature-of-the-Political-System-in-

٨- مصطفى القلعي، رهانات اللامركزية والديمقراطية المحلية في تونس، صحيفةالعرب، العدد١٢٠٢٥، السنة٢٩، لندن،٢٠١٧، ص٩.

٩- مختار الهمامي واخرون ، الاستشارة الوطنية حول مسار اللامركزية ،مصدر سيق ذكره، ص٤٣.

١٠- محمد سميح الباجي عكاز،٢٤رئيس بلدية يستقيل: الوجه الاخر لازمة الحكم المحلي في تونس ، مقال منشور عن موقع المفكرة القانونية ،تاريخ الدخول ١١/٧/٢٠٢١ الوقت ١٢:١مساء. https://legal-agenda.com .

١١- معتز الفرفوري ، النظام السياسي التونسي ،مجمع الاطرش للكتاب المختص، تونس، ٢٠٢٠، ص٤٩٠.

١٢- كواشي عتيقة ، اللامركزية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١١، ص٧٨.

١٣- الحبيب مباركي ، اللامركزية في تونس من رهان سياسي الى انتكاسة ميدانية ، صحيفة العرب، العدد ١١٨٦١، السنة٤٣، لندن، ص٧.

١٤- فاطمة عيال طعان ياسين، التحول الديمقراطي في تونس بعدالعام٢٠١١، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص٥٣.

١٥- راضية بوزيان، التحول الديمقراطي والسيادة الشعبية في العالم العربي :بين الوهم والواقع تجربة الجزائر، من الكتاب الدوري لمجلة دراسات وابحاث الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، مركزالحكمة،٢٠١٢، ص٥١.

١٦- الحبيب مباركي ، اللامركزية في تونس من رهان سياسي الى انتكاسة ميدانية، مصدر سبق ذكره، ص٨.

١٧- أسماء نويرة ، الانتخابات المحلية :ترسيخ للممارسات الديمقراطية، بحث مقدم الى مبادرة الاصلاح العربي، ٢٠١٨ ،ص٥.

١٨- أسماء نويرة ، الانتخابات المحلية ترسيخ للممارسات الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره، ص٦.

١٩- التقرير السنوي حول تقدم ارساء اللامركزية في تونس ٢٠١٩ ، منظمة البوصلة، تونس، ٢٠٢٠، ص٤٠.

٢٠- محمد سميح الباجي عكاز،٢٤رئيس بلدية يستقيل الوجه الاخر لازمة الحكم المحلي في تونس ، مقال عن موقع المفكرة القانونية ،تاريخ الدخول ٢٩/٦/٢٠٢١ الوقت ٢:٢٧مساء متاح على الرابط https://legal-agenda.com .

٢١- كواشي عتيقة، اللامركزية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ن جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١١، ص٧٩.

٢٢- الصغير الزكراوي ، الجباية المحلية واللامركزية في تونس ، مركز النشر الجامعي ، تونس،٢٠١٣، ص١٣٨.

٢٣- دلال بن عيفة، استقلالية ميزانية الجماعات العمومية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، جامعة سوسة، تونس ، ٢٠١٥ ، ص٦١.

٢٤- دلال بن عيفة ، استقلالية ميزانية الجماعات العمومية المحلية، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

٢٥- صابرين الاسمر ، الصلاحيات الذاتية للجماعات المحلية من خلال دستور ٢٠١٤ ، رسالةماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة ، جامعة سوسة ، تونس ، ٢٠١٧، ص٨٥.

٢٦- رياض البعزوزي، اختصاصات البلدية في مجال التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة ،جامعة سوسة، تونس ،٢٠١٧، ص٢٦.

٢٧- صابرين الأسمر ، الصلاحيات الذاتية للجماعات المحلية من خلال دستور ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٦.

٢٨- رياض البعزوزي ، اختصاصات البلدية في مجال التنمية، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٨-٢٩.

٢٩- سالم الفناتي، دستور ٢٠١٤ والوظيفة العمومية المحلية ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سوسة، تونس ، ٢٠١٨، ص١٦٧-ص١٦٨.

30- programme mutualise tunisie,Etude surla situation de collectivites locales tunisiennes dans le cadre du processus de decentralization,p26.

٣١- مختار الهمامي ،اللامركزية :مقاربة جديدة في ظل ازمة هيكلية ،مقال منشور عن موقع نواة متاح على الرابط https://nawaat.org ٢٠١٧/٠٧/٢٠ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٧/٢ وقت الدخول ٦:٨ مساء .

٣٢- سالم النفاتي ، دستور٢٠١٤والوظيفة العمومية المحلية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٨.

٣٣- سالم النفاتي ، دستور٢٠١٤ والوظيفة العمومية المحلية ،مصدر سبق ذكره ، ص١٧٤.

٣٤- كوستوفر بشارة واخرون، مكافحة الفساد اطر دستورية لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، تقرير منشور عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،٢٠١٤،ص٣٠.

٣٥- شكري التيساوي ، قراءة اولية في مشروع قانون الجماعات العمومية المحلية ، جريدة الشروق، ١٦اكتوبر،٢٠١٧ ص١٢.

٣٦- صفوان المبيضين واخرون ، المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية ،دار اليازوري، الاردن ، ٢٠١٢، ص٥٣.

٣٧- حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، بحث استطلاعي جماعي، ط١٠، مركزدراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٨ ، ص١٣.

٣٨- احمد الهاشمي واخرون، دراسات نظرية في الحكومات والادارة المحلية ، ط١، مكتب الهاشمي ، بغداد،٢٠٢٠،ص٢٤٨.

٣٩- حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٥.

٤٠- رابح الخرايفي، الاسس الدستورية للامركزية الادارية والسياسية في تونس ، المركز الديمقراطي لعربي، تاريخ الدخول ١/٧/٢٠٢١ الساعة ٧:١٨ مساء

https://democraticac.de

٤١- المصدر نفسه .

٤٢- جوسلان ليون واخرون ، تقييم وضع الديمقراطية المحلية في بلدية اريانة ، دليل اعدته المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية،٢٠٢٠،ص٧.

المصادر

١- أحمد الهاشمي واخرون، دراسات نظرية في الحكومات والادارة المحلية ، ط١، مكتب الهاشمي ، بغداد،٢٠٢٠.

٢- أسماء نويرة ، الانتخابات المحلية :ترسيخ للممارسات الديمقراطية، بحث مقدم الى مبادرة الاصلاح العربي، ٢٠١٨.

٣- التقرير السنوي حول تقدم ارساء اللامركزية في تونس ٢٠١٩ ، منظمة البوصلة ، تونس ،٢٠٢٠.

٤- الحبيب مباركي ، اللامركزية في تونس من رهان سياسي الى انتكاسة ميدانية ، صحيفة العرب ، العدد ١١٨٦١، السنة٤٣، لندن.

٥- الصغير الزكراوي ، الجباية المحلية واللامركزية في تونس ، مركز النشر الجامعي ، تونس،٢٠١٣.

٦- جوسلان ليون واخرون ، تقييم وضع الديمقراطية المحلية في بلدية اريانة ، دليل اعدته المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ،٢٠٢٠.

٧- حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، بحث استطلاعي جماعي ، ط١٠ ، مركزدراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠١٣ .

٨- دلال بن عيفة ، استقلالية ميزانية الجماعات العمومية المحلية، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة ، جامعة سوسة ، تونس ، ٢٠١٥.

٩- رابح الخرايفي، الاسس الدستورية للامركزية الادارية والسياسية في تونس ،المركز الديمقراطي لعربي ، تاريخ الدخول ١/٧/٢٠٢١ الساعة ٧:١٨ مساء https://democraticac.de .

١٠- راضية بوزيان، التحول الديمقراطي والسيادة الشعبية في العالم العربي : بين الوهم والواقع تجربة الجزائر، من الكتاب الدوري لمجلة دراسات وابحاث الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، مركزالحكمة ،٢٠١٢.

١١- رياض البعزوزي، اختصاصات البلدية في مجال التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة ،جامعة سوسة، تونس ، ٢٠١٧.

١٢- سارة يركس، مروان المعشر ، اللامركزية في تونس: تعزيز المناطق وتمكين الشعب، بحث منشور عن مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت،٢٠١٨.

١٣- سالم الفناتي، دستور ٢٠١٤ والوظيفة العمومية المحلية ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، جامعة سوسة ،تونس ، ٢٠١٨.

١٤- شكري التيساوي ، قراءة اولية في مشروع قانون الجماعات العمومية المحلية ،جريدة الشروق، ١٦اكتوبر،٢٠١٧ .

١٥- شوقي قداس، اللامركزية في الدستورالتونسي٢٧جانفي ٢٠١٤، دورة تكوينية: اللامركزية على ضوء الدستور الجديد ، المركز الافريقي لتدريب الصحافين والاتصاليين، صفاقس، تونس ، ١٥ افريل ٢٠١٥.

١٦- صابرين الاسمر ، الصلاحيات الذاتية للجماعات المحلية من خلال دستور ٢٠١٤ ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة ، جامعة سوسة، تونس ،٢٠١٧.

١٧- صغير الحيدري ، هل تنجح تونس في انقاذ تجربة اللامركزية ،صحيفة العرب، العدد١٢٠٢٥، السنة٤٣، لندن،٢٠٢١.

١٨- صفوان المبيضين واخرون ، المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية ،دار اليازوري ، الأردن ،٢٠١٢.

١٩- عصام بن حسن ، مدخل لدراسة السلطة المحلية على ضوء مجلة الجماعات المحلية والتطبيقات القضائية، مجمع الاطرش للكتاب المختص، تونس ،٢٠٢٠.

٢٠- كريستوفر بشارة واخرون، اللامركزية في الدول الموحدة اطر دستورية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، تقرير منشور عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،٢٠١٤.

٢١- كواشي عتيقة ، اللامركزية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،٢٠١١.

٢٢- كريستوفر بشارة واخرون، مكافحة الفساد اطر دستورية لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، تقرير منشور عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،٢٠١٤.

٢٣- محمد سميح الباجي عكاز،٢٤رئيس بلدية يستقيل :الوجه الاخر لازمة الحكم المحلي في تونس ،مقال منشور عن موقع المفكرة القانونية ،تاريخ الدخول ١١/٧/٢٠٢١ الوقت ١٢:١مساء https://legal-agenda.com .

٢٤- مختار الهمامي ، اللامركزية :مقاربة جديدة في ظل ازمة هيكلية ،مقال منشور عن موقع نواة متاح على الرابط https://nawaat.org ٢٠١٧/٠٧/٢٠ تاريخ الدخول ٢٠٢١/٧/٢ وقت الدخول ٦:٨ مساء .

٢٥- مختار الهمامي وآخرون ، الاستشارة الوطنية حول مسار اللامركزية ،تقرير اولي صادر عن وزارة الشؤون المجلية والبيئية، تونس ،٢٠٢١.

٢٦- مصطفى القلعي، رهانات اللامركزية والديمقراطية المحلية في تونس، صحيفة العرب، العدد١٢٠٢٥، السنة٢٩، لندن،٢٠١٧.

٢٧- معتز الفرفوري ، النظام السياسي التونسي ،مجمع الاطرش للكتاب المختص،تونس،٢٠٢٠.

٢٨- منير الكشو ،سمنار التحول الديمقراطي يناقش الجدالات حول طبيعة النظام السياسي في الحالة التونسية، مقال منشور،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،قطر ،متاح على الرابط

https://www.dohainstitute.org/ar/Events/Pages/Democratic-Transition-Seminar-Discusses-the-Nature-of-the-Political-System-in-Tunisia.aspx تاريخ الدخول٢٤/٦/٢٠٢١ وقت الدخول ١١:٣٥

٢٩- فاطمة عيال طعان ياسين، التحول الديمقراطي في تونس بعدالعام٢٠١١، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠٢٠.

٣٠- محمد سميح الباجي عكاز،٢٤رئيس بلدية يستقيل الوجه الاخر لازمة الحكم المحلي في تونس ، مقال عن موقع المفكرة القانونية ،تاريخ الدخول ٢٩/٦/٢٠٢١ الوقت ٢:٢٧مساء متاح على الرابط https://legal-agenda.com .

31- programme mutualise tunisie , Etude surla situation de collectivites locales tunisiennes dans le cadre du processus de decentralization.